

البعد الوظيفي للضمير وعوده على شرط المطابقة في النص القرآني بين القاعدة النحوية ومقتضيات السياق القرآني.

ياسر بن محمد الخليل*

جامعة القصيم (المملكة العربية السعودية)

khlelyaser@gmail.com

تاريخ القبول: 2024/06/24

تاريخ الاستلام: 2024/01/04

ملخص البحث:

يرمي هذا البحث إلى الكشف عن ظاهرة المغايرة بين الضمير في اللغة العربية ومرجعه في القرآن الكريم على غير ما قعده النُّحاة من وجوب المطابقة بين الضمير ومرجعه؛ وهذا البحث ما هو إلا محاولة لتسليط الضوء على بعض مظاهر عود الضمير في القرآن الكريم، والذي يتعدد وما بين الأفراد والجمع، وما بين التذكير والتأنيث، إلى غير ذلك من الصور، فهي محاولة لتسليط الضوء على هذه الظاهرة، لذا أردنا من خلال هذا البحث توضيح وداعي عدم المطابقة وسبب هذه المغايرة وعدم التطابق.

Research Summary :

This research aims to reveal the phenomenon of discrepancy between the pronoun in the Arabic language and its referent in the Holy Qur'an, contrary to what grammarians have assumed of the necessity of matching between the pronoun and its referent. This research is nothing but an attempt to shed light on some aspects of the return of the pronoun in the Holy Qur'an, which are multiple and between singular and plural, and between masculine and feminine, and other forms. It is an attempt to shed light on this phenomenon, so we wanted through this research to clarify Goodbye to this heterogeneity and non-conformity.

*- ياسر بن محمد الخليل.

تمهيد

إنَّ الناظر إلى حال لسان النحاة فيما استقراؤه من قواعد وأحكام تخص النظام اللغوي؛ استعمالاً ووظيفة وقصداً؛ يجد أنَّ الضوابط النحوية جاءت لتقويَّ المفهوم أو المصطلح النحوي، على حسب طبيعة البنية التركيبية التي يتحرك فيها، ومن ثمَّ ينقاد إلى الحكم السياقي الوارد مع خصوصية التركيب ومقتضياته.

غير أنَّ العلاقة بين البنية التركيبية والسياق، لا يمكن أن تستقر على حال واحدة، ولا أن تسير على شاكلة استعمالية واحدة، بل هي في تجدد وتغيّر وتبدّل مستمر بين ما يريده المتكلم أن يوصله وبين ما يحاول المتلقي فهم ذلكم القصد الذي قيّده المتكلم في كلامه، أو جسّده داخل البنية التركيبية وخصوصيتها بحسب السياق والمقام.

في هذا الطرح العام والمطلق السّاري مع خصوصية العلاقة بين البنية التركيبية والسياق وفق ما يقتضيه التصور النحوي، سنركز اهتمامنا على واقع الضمير⁽¹⁾ في ترابطه مع المرجع الذي يعكس دلالة الضمير مع خصوصية المرجع داخل السياق التركيبي.

هذه الحقيقة قد أوردتها النحاة في أبحاثهم أو مباحثهم جميعاً، وهي وجوب تطابق الضمير مع العائد المرجعي الذي يعود إليه حسب التبدلات التي يأخذها الضمير من جهة الأفراد والتثنية والجمع... بما يلزم ويتناسب مع المرجع إفراداً وتثنية وجمعاً⁽²⁾.

لكن اللافت للنظر أنَّ هذه المسألة التصورية الاستعمالية ذات الطابع الوظيفي للعلاقة بين الضمير والمرجع الذي يمثل عودة لخصوصية الضمير من جهة الاستعمال، وجدنا واقع الخطاب القرآني الكريم في غير موطن تجاوز حدّها الاستعمالي ومن ثمَّ الوظيفي، فما السرّ في ذلك؟ وهل هذا التجاوز له ما يبرره من جهة البعد الإيماني لخصوصية الخطاب القرآني؟ ثم هل هذا التجاوز يمثل تنوعاً معرفياً من نوع خاص يمكن أن نجد ما يبرّره فيما نادى به النظرية اللسانية التداولية وبالضبط مع ما أطلق عليه بالنظرية الإشارية.

الضمير؛ حقيقة وجودية قيّدها التصور النحوي:

الضمير لغة:

المتأمل في المعاجم اللغوية العربية القديمة لإطلاق الضمير، يجدها تأخذ بُعداً شمولياً مطلقاً من جهة الاستعمال، وهو البعد الذي جعل الضمير من حيث التصور والوظيفة والقصد يأخذ حيّزاً يتجاوز المكان الذي تتحرك فيها الأحداث؛ ليصل إلى عالم

النفس بما يتماشى مع دلالة الخفاء بكل الجهات التي يتنوع فيها إطلاق الضمير حسب السياقات الاستعمالية؛ فالأصل في الضمير ما قام في عالم السرّ المصاحب لخصوصية الخاطر بداخل الإنسان في قلبه وعقله ونفسه.

جاء في لسان العرب لابن منظور، لفظة الضمير تدل على الخفاء والضمالة⁽³⁾، والضمير من جهة السر الوجودي ما دلّ على السر الساري مع خصوصية الخاطر، وهو أمر مصاحب وملازم للإنسان بما يضمّره في قلبه، ونفسه، وعقله من حقائق وأسرار، وعليه كان مضمرًا، أي: مَدسوسًا حَويًا على أسرار، وأضمّرتُه الأرض أي غيبتَه بموت أو بسفر، والضّمار من المال ما لا يرجى رجوعه⁽⁴⁾.

أما على جهة الاصطلاح؛ فالمشهور في تحديد الضمير عند معاشر النحاة أنّه: "ما وضع لتكلم، أو المخاطب، أو الغائب، تقدم ذكره لفظًا، أو معنى، أو حكمًا"⁽⁵⁾، عرفه صاحب الألفية -ابن مالك - بقوله:

فما لذي غيبة أو حضور *****ك-أنت- وهو اسم بالضمير⁽⁶⁾.

وأبعد من ذلك أنّنا نجد الأشموني (ت 929هـ) يتوقف عند التعريف في شأن الضمير الملازم للتعريف بأنّه لا ما يعنيه التعريف في البيت، منبّهًا إلى أنّ التمثيل من قبل ابن مالك بالضمير -أنت- قد كان سببًا في خروج اسم الإشارة منه، وعليه فإنّ التعريف-على حد الأشموني- لا يمنع دخوله وروده في الحضور.

قال الأشموني: فما وضع لذي غيبة أو على جهة ذي الحضور، سواء من متكلم أو مخاطب كأنت، وأنا، وهو، وكل ما يتفرع عنها، قد أطلق عند النحاة البصريين بالضمير والمضمر، على خلاف الكوفيين الذين أطلقوا عليه كناية ومكنية⁽⁷⁾.

نلاحظ هنا أنّ تحديد مفهوم الضمير قد أخذ منحى آخر هو أقرب إلى التصور الوظيفي بما يلزم ويناسب خصوصية السياق ومقتضياته، وهذا ما أشار إليه مهدي المخزومي على سبيل المثال لا الحصر، حين قيّد الضمائر واسم الإشارة، والموصولات في باب واحد أطلق عليه ب: (الكنايات) والأمر الذي جعله يحدد الضمائر بأنّها كنايات أو إشارات يستعين بها المتكلمون والمخاطبون والغائبون على حسب ما يقتضيه سياق الفعل التخاطبي⁽⁸⁾ الذي تختلف صوره الاستعمالية باختلاف شمولية ما يقره المتكلمون والمخاطبون في استخدامهم للضمائر⁽⁹⁾.

مما سبق ذكره والوقوف عنده في شأن الضمير والسياقات الاستعمالية التي يستعمل فيها، أنّ الضمير يمكن عدّه من باب ما يستلزمه شرط الوظيفة في التصور النحوي، أنّه علامة يتعدّد وجودها الفعلي على حسب تعدد مبدأ الاستعمال الساري مع خصوصية القصد لدى المتكلم في علاقته بالمتلقي، وعليه فبعيدا عما قيّده النحاة الأوائل في شأن الضمير وأقسامه وحالاته التي

يتحرك فيها حسب الشخص الذي يعود عليه هذا الضمير من متكلم ومخاطب وغائب وهلم جرا؛ فإنَّ شمولية الضمير تأخذ طابعا خاصا حين تحتل مكان العلامة التي يشير إليها المتكلمون والمخاطبون وذلك حسب القرائن التي تطلبها العلامة ويقتضيها السياق والمقام، حيث يتحول الضمير إلى بُعد وظيفي يتماشى مع طبيعة المقصد الكائن في تصور المتكلم أو الأشخاص على حسب ما نصَّ عليه ابن عيش؛ الشيء الذي يجعل الضمير يعكس ما تدسه البنية التركيبية من أبعاد معرفية يتجدد وجودها الفعلي حسب تجدد استعمالات الضمير في واقع السياق (10).

إذا كان حال الضمير بهذا النوع من الضابط من جهة النحو حسب ما تقتضيه القاعدة، ومن الشمولية حسب ما يستدعيه السياق ويستوجبه المقام؛ فإنَّ العائد يحقق نوعا من التعالق مع الضمير ليأخذ بعدا آخر يتماشى مع خصوصية البعد الوظيفي للضمير حسب قصد المتكلم في علاقته بالمتلقي، مما يجعل العائد يأخذ بعدا شموليا يتماشى مع خصوصية قصد المتكلم من جهة، وخصوصية التلون الاستعمالي السياقي والمقامي من جهة أخرى، وهنا قد تتجاوز حدود العائد مع الضمير من جهة ما ضبطه النحاة في مباحثهم للعائد مع الضمير لحاجة في نفسية المتكلم تظهر مكامن السياق حسب مقدرة المتلقي لذلك.

بعيدا عن هذا النوع من الإطلاق التصوري المجرد وقريبا من الواقع الاستعمالي، لا ضير في ضرب مثال حيٍّ من واقع التراث على ألسنة النحاة الأوائل وكيف استطاعوا أن يسيروا إلى ذلك البعد الوظيفي لمفهوم العائد، والتعدد الدلالي الذي يأخذه داخل البنية التركيبية بحسب مقصد المتكلم الموجه إلى واقع المتلقي المستمع.

يُحكى أنَّه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء؛ فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم: زيدٌ منطلقٌ، لم رفعوا زيدا، فقال له الجرمي: بالابتداء، قال له الفراء ما معنى الابتداء، قال تعريته من العوامل، قال له الفراء: فأظهره، قال له الجرمي هذا معنى لا يُظهر، قال له الفراء: فمثله إذا، فقال الجرمي: لا يُتمثل، فقال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يُظهر ولا يُتمثل، فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم: زيدٌ ضربته. لم رفعتم زيدا، فقال بالهاء العائدة على زيد، فقال الجرمي: الهاء اسم كيف يرفع الاسم، فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا، فإنَّا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ رافعا لصاحبه، فقال الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في زيد منطلقٌ؛ لأنَّ كل اسم منهما مرفوع في نفسه؛ فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في ضربته في محل نصب؛ فكيف يرفع الاسم؛ فقال الفراء: لا نرفعه بالهاء، وإنَّما رفعناه بالعائد على زيد.

قال الجرمي: ما معنى العائد؟ قال الفراء: معنى لا يُظهر؛ فقال الجرمي: أظهره، قال الفراء: لا يمكن إظهاره، قال الجرمي: فمثله، قال الفراء: لا يمثل، قال الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه (11).

تعقيب:

في الوقت الذي نقرّ فيه إقراراً جازماً أنّ مضمون هذا النصّ الجاري بين الجرمي والفراء في شأن الضمير حسب مرجعية العائد يأخذ طابعاً معرفياً يلتقي مع ما أشارت إليه النظرية النحوية بالاشتراط الحواري الساري مع خصوصية علم الجدل، بدليل قول الجرمي للفراء في آخر هذا الحوار الذي وقع بينهما "لقد وقعت فيما فررت منه" وهي عبارة تعكس مستلزمات السياق الحواري، لا نريد أن نفصل القول فيه، ولكن حسبنا بما يتماشى مع طبيعة الضمير في تلازمه مع العائد نقول والله المستعان الآتي:

● يظلّ واقع الاستعمال اللغوي السار على ألسنة المتكلمين باقياً على شموليته الاستغرافية التي هي سرّ من أسرار الوجود في اللغة، وهو الأمر الذي جعل غالبية القدماء من علماء النحو بعامّة، والجرمي على وجه الخصوص يتعامل مع طبيعة اللغة وفق هذا النسق الفكري والعقلي والمنطقي الذي يجعل اللغة دائماً في سيرونة كونية مع طبيعة الفطرة الإنسانية، ولعلّ هذا الذي جعل الجرمي ينظر إلى واقع اللغة بهذا المنظار وهذه المرجعية.

● تناسب علة الحكم النحوي بمجريات التصور العقلي الفلسفي من جهة ما يقتضيه النحو ويطلبه واقع الاستعمال، والدليل على هذا قول الجرمي للفراء في علة الرفع في الابتداء حين طلب منه الفراء أن يظهر هذه العلة أو يمثّلها، فقال له "قال له الفراء: فأظهره، قال له الجرمي: هذا معنى لا يُظهر، قال له الفراء: فمثّله إذاً، فقال الجرمي: لا يُمثّل، فقال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يُظهر ولا يُمثّل". ما يؤخذ من هذا الرد المحكم للجرمي أنّ علة الحكم في الابتداء لها علتان من حيث العائد: علة نحوية، وعلة ما وراء النحو، أما في علة النحو قد قيدها الجرمي بالتعريف من العوامل، وهي تعريف قد أفاض فيها النحاة وبيّنوا صوراً عدة من الجهات التي تعكس طبيعة العائد الدال على التعريف من العوامل سواء أكانت لفظية أم معنوية، أما على جهة العلة التي هي من وراء النحو فهي المعبر عنها من قبل الجرمي بقوله: "هذا معنى لا يُظهر... ولا يمثّل".

وهذا الشاهد على الماورائية بالنسبة للعائد أنّ طبيعة المطابقة بينه وبين الضمير لا يمكن أن يقيّد بها التركيب مثلما هو عليه الحال في كثير من العلل النحوية الظاهرية، بل العائد هنا يقدّر على حسب ما استقر في العقل والنفس مما يدركه المتلقي أثناء تلقيه للخطاب؛ فهو لا يُظهر ولا يمثّل، وهذا حكم أقرب إلى منطق العقل منه إلى منطق القاعدة.

يمكن القول: إنّ هذه النقطة يمكن للعائد مع الضمير أن تستوي رتبته من حيث: الأفراد، والتثنية والجمع، ويمكن في الوقت نفسه أن يتجاوز هذا الترتيب ليسير وفق المغايرة التي تتماشى مع طبيعة السياق ومقتضياته؛ الأمر الذي

يجعلنا نستشف أبعاداً مقامية يفصح عنها العائد حسب خصوصية المتكلم، لاسيما ونحن نريد التوقف عند بعض من الآيات القرآنية الكريمة التي يظهر فيها هذا الأثر الدلالي المقامي للعائد بصور شتى ومتعددة سنشير إليها لاحقاً.

انطلاقاً مما سبق ذكره في شأن التعدد الدلالي والمقامي الذي يأخذه العائد مع الضمير يتبين لنا أنّ ما أشار إليه النحاة في كثير من مباحثهم هو أقرب إلى الضابط القواعدي منه إلى السياق العقلي الفكري الذي يستوجب حالاً غير الحال في جهة الضابط، غير أنّ العلاقة بين العائد والضمير قد توسّعت فيها النحاة في مصنفاتهم فيما أطلقوا عليه بمفهوم المطابقة بين الحكم ودليل الحكم، أي: بين الحكم المتعلق بالضمير ودليل الحكم السّاري على شرط العائد الذي يتماشى مع خصوصية المطابقة بينهما، لكنّ ما مفهوم المطابقة عند النحاة؟ وما أهم الشروط التي يعكسها مفهوم المطابقة؟ وهل الخروج عن المطابقة في الخطاب القرآني يعكس شيئاً ذا بال من جهة منطق اللغة ومجرياتها الاستعمالية سواء ما قام في التصور اللغوي أو في البعد الإيماني الذي انفردت به كثير من السياقات القرآنية؟ وهل مثل هذا النوع من الخروج عن المطابقة له جانب تصوري من جهة ما نادى به النظرية الإشارية ذات الطابع التداولي؟

المطابقة النحوية؛ المفهوم والوظيفة:

الأصل في الكلام أن يقوم على شرط الفعل التخاطبي القائم بين المتكلم والمخاطب أو المتلقي/المستمع، والشرط الأساس لهذا الفعل التخاطبي أن يكون كل من المتكلم والمتلقي يحققان حضوراً مباشراً⁽¹²⁾.

غير أنّ هذا الحضور قد تنبّه إليه النحاة قديماً حينما قسّموه على حسب الفعل الاستعمالي ما يختص به التركيب من شروط وقيود، وعليه فإنّ "المتكلم والمخاطب يفسّرهما وجود صاحبهما وقت الكلام؛ فهو حاضر يتكلم بنفسه، أو حاضر يكلمه غيره مباشرة، وأمّا ضمير الغائب فصاحبه غير معروف، لأنّه غير حاضر، ولا مشاهد، فلا بد لهذا الضمير من شيء يفسره ويوضح المراد منه⁽¹³⁾.

والأصل في هذا الشيء المفسّر الموضّح أن يكون في غير ضمير الشأن متقدماً على الضمير ومذكوراً قبله ليبين معناه أولاً، ويكشف المقصود منه، ثم يجيء بعده الضمير مطابقاً له، مما يحتاج للمطابقة، كالتأنيث، والإفراد، وفروعهما؛ فيكون خالياً من الإبهام والغموض، وسمي هذا المفسّر مرجعاً، ولا بدّ أن يعرف أنّ التطابق واجب بين ضمير الغائب ومرجعه، ويراعى هذا التطابق في صور كثيرة كالتي بين المبتدأ والخبر، والنعته، ومنعوته ونحو هذا تقتضيه المطابقة⁽¹⁴⁾.

والمطابقة من جهة الإصلاح النحوي ذي البعد الوظيفي عبارة عن "اتفاق عناصر التركيب وأجزائه وفق طريقة مخصوصة تجعل بينها اتصالا وارتباطا وتماسكا، حتى يحس كل من المتكلم والسامع أنّ التركيب يجري في صورة لغوية صحيحة، ترفع الغموض وتحول دون حصول اللبس، واختلال البناء، فهي من الوسائل التي تعين على إيضاح المعنى المراد تبليغه"⁽¹⁵⁾.

ثم يزداد أمر المطابقة منزلة خاصة حين نجد النحاة يقسمونها إلى قسمين اثنين: قسم تام، وقسم جزئي، وكل منهما يراعى فيه الجانب الوظيفي داخل البنية التركيبية، وعليه فالمطابقة النحوية وظائفا "يمكن أن تكون تامة وإما جزئية؛ فالتامة تكون في الصور الخمس⁽¹⁶⁾، والجزئية تكون في بعض الصور، وغالبا ما تكون في العدد والنوع، وتكمن أهمية المطابقة في الجانب التركيبي بين الكلمات وتعلق بعضها ببعض؛ فهي تقوي الصلة بين المتطابقين، وتحفظ التركيب من التفكك، وبالمطابقة تأتلف الكلمة مع صاحبها المطابقة لها، وتتوثق عرى الجملة، وكأن كلا من العنصرين ينتمي إلى الآخر... وقد تكون المطابقة غير لازمة في تركيب بعض الآيات القرآنية أو الأبيات الشعرية، أو يمكن الاستغناء عن التطابق لغرض أسلوبية أو ضرورة شعرية أو إعجاز بياني، ويصطلح على انتفاء المطابقة بالعدول"⁽¹⁷⁾.

الثابت في التصور النحوي أنّ المطابقة حسب ما أشرنا إليه قبل قليل، تعدّ شرطا أساسيا في وضوح المعنى وارتباط ذلك الرباط بين أجزاء النص، وأنّ عدم الالتزام شرط المطابقة من شأنه أن يشوه المعنى، وعليه فإنّ ورود المطابقة داخل التراكيب يعد قرينة ذات أثر في توجيه صحة التركيب والمعنى معا.

غير أنّ اللافت للنظر أنّ هذا الزعم لم يقر به كثير من الباحثين اللغويين العرب المحدثين، وذلك انطلاقا من مسلّمة معرفية ووظيفية؛ مفادها أنّه قد وردت على ألسنة كثير من العرب قديما في كلامهم وأساليبهم تعددا في استعمال المطابقة، مما جعل بعض الباحثين العرب المعاصرين يبنون في رحابه جواز الخروج عن المطابقة بين العائد والضمير، وهذا ما صرح به الدكتور تمام حسان على سبيل المثال لا الحصر قائلا: "وأخيرا أحب أن أضيف أيضا لما يترتب على تضافر القرائن من أنّ بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس؛ فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توافر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى-ومنها المطابقة- فإنّ العرب كانت ترخّص أحيانا في هذه القرينة اللفظية الإضافية، لأنّ أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدها.

ولقد وجدنا في مآثور التراث العربي الكثير من الشواهد والأمثلة على هذه الظاهرة"⁽¹⁸⁾. إنّ الدليل على هذا النوع من الربط الذي توقفنا عنده، يبيّن شرعية ما قيّدناه في هذا المقال العلمي، والتي حاولنا أن نجسّد فيها هذا النوع من الجواز أو التجاوز المحمود في شأن خروج المطابقة بين العائد والضمير، لاسيّما في واقع الخطاب القرآني، ولعلّ هذا الخروج أو التجاوز في

المطابقة ينم عن بعد دلالي تداولي من نوع خاص بما يحقق نوعاً من التقاطع مع الإشارات التي تبتتها النظرية التداولية في إحدى مجالاتها الأربعة المعروفة.

المطابقة بين الضابط والخروج عنه في الإشارات التداولية:

بحكم أنّ اللغة نسق من العلامات والرموز تسهم في تشكيل المعنى القائم في اللغة من جهة الاستعمال؛ فإنّ المشتغلين في المجال التداولي قد اهتموا بهذا النوع من النسق بما يسير وفق تلك المجريات الاستعملية التي تنصب أساساً على البعد الإشاري للنسق اللغوي بما يتماشى مع طبيعة الإشارة في ملازمتها للمرجع الذي تؤديه داخل البنية التركيبية؛ الشيء الذي جعل الإشارة أو الإشارات في التصور التداولي يتنوع طابعها الاستعمالي تبعاً لتنوع مبدأ القصد؛ ذلك أنّ "الإشارات بمختلف أنواعها تضم بعداً شخصياً وزمانياً ومكانياً وخطائياً واجتماعياً، بنسب مختلفة تتحكم فيها عناصر مشتركة في عملية التخاطب، مثل وضع المتكلم والمتلقي ومقامهما وظروفهما الخارجية ومقصد المتكلم وتأويل القارئ وغيرها من يسير اتجاه الإشارات ومضمونها الكمي والنوعي" (19).

ثمّ إنّ لما كان الخطاب في أصل وجوده وليد اللغة نظاماً ومقصداً من حيث ذلك الاشتراك القائم بين المتكلم والمتلقي وفق مستلزمات الفعل التخاطبي ومقتضياته؛ فإنّ الإشارات هي في الأصل علامة من العلامات اللغوية "... التي لا يتحدد مرجعها إلا في سياق الخطاب الذي وردت فيه؛ لأنّها خالية من أيّ معنى في ذاتها، لذلك سمّيت مبهمات (الأنا، الهنا، الآن) أو متحولات، ورغم أنّ كل الكلمات في اللغة تحيل على مدلول معين، إلا أنّ الإشارات تتواجد في المعجم الذهني للمتكلمين للغة دون ارتباطها بمدلول معين" (20).

على هذا الاعتبار يقوم دور الإشارات في تعيين المرجع التي تشير إليه، وفي ضوئه يضبط المقام الإشاري على حسب خصوصية السياق ومقتضياته، وهو الأمر الذي يجعلنا نستشف حكماً تداولياً وظيفياً يمكن أن يسير وفق المعادلة الآتية: خطاب تداولي = عناصر إشارية (بمختلف صورها وأشكالها) + سياق محدد ومضبوط (شمولية الاستعمال مع خصوصية السياق ومقتضيات).

نماذج تطبيقية:

1- قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللّٰهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ﴾ (21).

تعقيب:

إنَّ أولوية الرعاية الربانية مثلما تولي اهتمامها للغني تولي أيضا اهتمامها للفقير؛ فالحكم واحد بينهما رغم الفاصل الوجودي الكينوني بين عالم الأغنياء وعالم الفقراء، وعليه فعودة الضمير في هذا المشهد السياقي اللغوي القرآني رجع إلى ما دلّ عليه البعد المقامي التخاطبي القرآني: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ وهو تجاوز أو خروج عن المطابقة الحرفية للقاعدة النحوية التي تقتضي عود الضمير على ما يناسب الإطلاق الوارد في الآية، ولذلك جاءت التثنية تُعلي من شأن المقام بخلاف الأفراد (22).

2- قال الله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ۖ﴾ (23).

تعقيب:

قد يظن ظانٌّ أنَّ المطابقة في البنية التركيبية لهذا السياق القرآني تقتضي على وجه الضابط القواعدي النحوي في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ على جهة الأفراد لا الجمع من حيث المطابقة في شأن عودة الضمير إلى مرجعه، والأصل ليس كذلك؛ لأنَّ السياق القرآني موجه إلى النبي على وجه الإنزال، وموجه إلى الأمة على وجه الدعوة، ومن ثم العمل والافتداء وفق ما أَراده الخالق سبحانه وتعالى في شأن الطلاق، وفيه قولان: أحدهما أنَّه خطاب للنبي - عليه الصلاة والسلام - بلفظ الأفراد على الحقيقة له وقوله: ﴿طَلَّقْتُمُ﴾ خبرٌ عنه على جهة التعظيم بلفظ الجمع (24).

3- قال الله تعالى: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَمُوسَىٰ﴾ (25).

تعقيب:

فيه وجهان: أحدهما أنَّه أفرد موسى عليه السلام بالنداء بمعنى التخصيص والتوقف؛ إذ كان هو صاحب عظيم الرسالة، وكرّم الآيات، وهذا ما ذكره ابن عطية (26)، الثاني: لما كان هارون أفصح لسانا منه على ما نطق به القرآن، ثبت عن جواب الخصم الألدّ ذكره صاحب الكشاف (27).

4- قال تعالى: ﴿فَقُلْنَا يَتَدَادُمْ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ﴾ (28).

قال ابن عطية "إنما أفرد بالشقاء من حيث كان المخاطب أولاً والمقصود في الكلام، وقيل: بل ذلك لأن الله جعل الشقاء في معيشة الدنيا في حيز الرجال، ويُحتمل ترك ذكر المرأة، ولهذا قيل: من الكرم ستر الحُرْم" (29).

5- قال تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا﴾ (30)

نلاحظ النص في الآية السابقة أنها احتوت على ضمير يعود على مثنى، ومرجع مفرد؛ لأن من نسي هو الفتى وحده، وتم العدول بين الضمير والمرجع على اتحاد المعنى، وذلك لأن موسى والفتى يعودان إلى شيء واحد، ويقوي هذا الاتحاد ما ذهب إليه الفراء (31) من أن إسناد الفعل إلى الاثنين جاء لتحقيق الحمل على المعنى، وقد اتفق المفسرون على القول باتحاد المعنى (32).

6- قال تعالى {وجعلنا ابن مريم وأمه آية، وآويناهما إلى ربوة ذات قرار ومعين} (33).

كان المتوقع حسب قانون المطابقة أن يرد سياق المرجع (العائد) آيتين، وسبب هذا الخروج أو العدول، هو أن شأن عيسى وأمه عليهما السلام من جهة السر الوجودي الكوني الساري مع حكمة الله البالغة هو أمر واحد لا اختلاف في الغاية والمقصد، ومن ثم صار كل منهما آية بالآخر.

قال شهاب الدين الألوسي (ت1270هـ): "أي آية دالة على عظيم قدرتنا بولادته منها من غير ميسس البشر؛ فالآية أمر واحد مشترك بينهما؛ فلذا أفردت" (34).

7- قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَرْوَاجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ (35).

يبدو من ظاهر سياق الآية غياب المطابقة بين اللفظتين (اجعلنا) و(إماما)؛ حيث كان المتوقع قواعديا أن يأتي اللفظ الثاني بصيغة الجمع لا الإفراد (أئمة) حتى يتناسب مع ضمير الجمع في قوله تعالى: {اجعلنا}.

ويعلل الزمخشري في هذا النوع من التخريج الساري على خصوصية العدول قائلا: "أراد أئمة فاكتمى بالواحد لدلالته على الجنس ويُعدم اللبس، نحو قوله تعالى: {ثم يُخرجكم طفلا}، أو أرادوا اجعل كل واحد منا إماما" (36).

8- قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ (37).

في هذه الآية الكريمة نلاحظ الخروج عن المطابقة بين الضمير؛ وذلك في قوله: {كانتا} بلفظ التثنية؛ إذ المفروض قواعديا أن تكون بلفظ الجمع: (كن)، لما تقدم من ذكر الجمع للسموات والأرض، قال الزمخشري: "إنَّ السماء كانت لاصفة

بالأرض لا فضاء بينهما، أو كانت السماوات متلاصقات، وكذلك الأرضون لا فرج بينهما ففتقها الله سبحانه وفرج بينهما، وقبل ففتقناها بالمطر والنبات بعدما كانت مصمتة، وإثماً قيل: كانتا دون كنّ؛ لأنّ المراد جماعة السماوات وجماعة الأرض " (38).

وقد يأتي الضمير للمفرد و مرجعه جمع كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقُقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (39).

قال: (منه) وهو ضمير للمفرد، والمرجع: (حجارة) وهي جمع، فغاير بينهما، ثم طابق فقال: (منها)، وداعي هذه المغايرة هو الحمل على المعنى، فذكر الضمير، وأفرده حملاً على معنى (جمع) الحجارة (40).

ويرى الفراء تعليلين بالحمل على المعنى " تذكير (منه) على وجهين:

قال الفراء: " تذكير منه على وجهين إن شئت ذهبت به - يعني «منه» إلى أن البعض حجرٌ، وذلك مذكر، وإن شئت جعلت البعض جمعاً في المعنى فذكرته بتذكير بعض، كما تقول للنسوة: ضربني بعضكن، وإن شئت أنثته هاهنا بتأنيث المعنى كما قرأت القراء: «وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ» (41) «ومن تقنت» (42) بالياء والتاء، على المعنى، وهي في قراءة أبي: «وَإِنَّ مِنْ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهَا الْأَنْهَارُ» (43).

وتكمن مسألة المغايرة بين الضمير ومرجعه في لغة التنزيل على متطلب المعنى.

تعقيب عام:

الناظر إلى حال الأمثلة التي استقينها من الخطاب القرآني والخاصة بالمطابقة بين شأن الضمير والعائد على اختلاف رتبة، يدرك أنّ العلاقة التي تربط الضمير بالعائد هي علاقة نحوية راح يحدها نوع من التصور الوظيفي الغالب فيه أنّ يأخذ طابعين اثنين: أحدهما نحوي، والآخر سياقي يتمشى مع ما يقتضيه مقام الآية من بعد إيماني اختلف باختلاف طبيعة خصوصية المخاطب من قبل الخالق سبحانه وتعالى.

ولقد أخذت العلاقة بين الضمير والعائد مطابقة تجاوزت حدّ ما نصّ عليه النحاة؛ وذلك من خلال الخروج أو العدول الذي سار عليه النسق القرآني في غير موطن، وهو عدول راح يفسره غالبية المفسرين بتفسيرات تتماشى مع طبيعة من خاطبه الله تعالى، وهو مقام نحسه أنّه قد أعطى للعدول عن المطابقة شيئاً من لوازم ما تقتضيه الإشارات وفق سياقها الوظيفي الذي يمكن أن يفسر بتفسيرات عدة، ولكننا نحن لا نريد أن يطغى الجانب الإيماني والوعظي الديني على الطرح العلمي

اللغوي، وعليه فإنّ أعلى ميزة أخذها العدول عن المطابقة بين الضمير والعائد أنّه أعطى للمفهوم النحوي بعداً وظائفياً يتمشى مع خصوصية القرائن والدلائل والعلامات التي هي من صلب الإطار التركيبي الذي تتحرك فيه العناصر اللغوية.

مثل هذه التّكت الجمليّة جعلت المجاوزة عن تحقيق المطابقة وفق طابعها النحوي التقعيدي المعياري تأخذ بُعداً بيانياً ذا طابع أسلوبى من نوع خاص، والذي يستوجب من جهة الاستلزام استحضار بعض القضايا المعرفية الخاصة بالبعد التداولي القائم في مجال الإشارات التي يختلف أمرها الوجودي تبعاً لطبيعة العائد مع الضمير من شخص ومكان وخطاب وغيرها؛ فهل هناك ما يبرّر المطابقة في سيرها على جهة المجاوزة مع التصور اللساني التداولي؟ أم أنّ كل واحد منهما له جهته التي يختص بها ويتميز بها؟

وجه التقاطع مع التصور اللساني التداولي:

لا نريد أن نتمق في مبدأ التقاطع بين التصورين النحوي العربي واللساني التداولي الغربي؛ فذاك يقتضي دراسة معمقة، ولكن حسبنا أن نبين هذا التقاطع في شأن نقاط تكفي لبيان مدى شمولية العدول عن المطابقة في الخطاب القرآني وصلتها بالدرس اللساني المعاصر؛ فنقول والله المستعان الآتي:

- يظل واقع اللغة واقعاً شمولياً يتجاوز حدود النظام القواعدي مطلاً على شمولية من جهة ما يتمشى مع خصوصية الاستعمال، وهو الأمر الذي أدى بواقع اللغة في الفكر اللساني الغربي أن يتبنى هذا النوع من الطرح، لذلك وجدنا العدول في واقع الخطاب القرآني تأخذ هذا البعد الشمولي في تعامله مع اللغة نظاماً وحقيقة ومنهجاً ومقصداً، ومن هذا المنطلق وجدنا اللغة في التصور اللساني الغربي دائماً تسير وفق نسق مفتوح الغالب فيه ما بني على المرجعية الفلسفية الغربية التي تعد الحجر الأساس للنظريات اللسانية العالمية.
- بعض الحقائق المتعلقة بالعدول الساري على خصوصية التجاوز المنصوص في المطابقة قد يعكس تصوراً معرفياً وظائفياً يفسّر على جهة ما يستدعيه قانون الاستلزام بمبدأ الاقتضاء الضمني الساري مع ما يقتضيه المشهد السياقي والمقامي للتركيب، وهذا ما أشرنا إليه في تلك المناظرة بين الجرّمي والفراء حينما رد على تساؤل الفراء في عدم ظهور العلة من جهة الرفع عن طريق الإظهار والتمثيل؛ فقال له الجرّمي بعدما سأله عن مثال نحوي: لقد وقعت فيما فررت منه، وهي عبارة تعكس شيئاً من مستلزمات الاستلزام الحوارى المتماشي مع شرط الاقتضاء، وغالباً ما يكون عن طريق دلالة المسكوت أو غير المصرّح به الذي يقتضيه المفهوم النحوي ضمن السياق الاستعمالي ذي الطابع الوظائفى الذي يعلى و يرفع من شأن العقل مع القرينة غير الظاهرة التي يطلبها الاقتضاء الضمني ويستدعيها، ولعلّ

وجه التقاطع بين هذا النوع من التخريج أو العدول النحوي وما تبنته النظرية اللسانية العالمية وما توقفت عنده نظرية الاستلزام الحوارية ممثلة في مفهومها الاقتضائي الذي بيّنه (قرايس) ومن سار على منواله حينما فصل القول فيما يحدث بين المتكلم والمتلقي على جهة الجدل القائم على مبدأ الحوار⁽⁴⁴⁾.

● غالبية القواعد النحوية الخاصة بالمطابقة في شأن الضمير مع العائد يحدها نوع من الضابط الذي يهدف إلى ضبط الضمير مع العائد حتى لا يقع الخطأ، وهو معيار نحوي بالدرجة الأولى قدّم للنظام اللغوي زادًا معرفيًا لا يستهان به، لكن مع ذلك وجدنا العدول قد وقع من لدن اللغويين العرب لاسيما في جهة التخريج والتأويل، وهو الأمر الذي كثر على ألسنة المفسرين حينما ذهبوا يؤولون العدول في المطابقة بما يتناسب مع المشهد السياقي المقامي القرآني ذي الطابع الوعظي أو الإرشادي، الأمر نفسه وجدناه في المجال اللساني التداولي من جهة الإشارات حينما قسّمها: (أوستن، وسيرل)، ومن سار على شاكلتهما وفق نسق استعمالي يتنوع بتنوع واقع الإشارات داخل التراكيب؛ مما أدى إلى ظهور ذلك العدول حسب تصور مرجعية الإشارات وفق الضابط اللساني التداولي.

● أبعد من ذلك على شرعية التقاطع في شأن الإشارات السّائرة على نظام المطابقة بين الضمير والعائد، وجدنا في محكم التنزيل أنّ الضمير في غير موطن تارة يعود إلى الشخص وتارة يعود إلى ما أرادته حكمة الله تعالى البالغة وغيرها، وهذا إذا ما نظرنا إليه حسب التصور التداولي القائم في الإشارات وجدناه يتمحور أساسًا حول ما أطلق عليه في نظرية الإشارات بـ الإشارات الشخصية (personal deictics)⁽⁴⁵⁾؛ هذه الإشارة التي مفادها أنّها تشير إلى التنوع الوجودي الكوني الذي يحتله المتكلم بما يضمّره من دلالات إشارية تتماشى مع طبيعة المقصد الذي يريد إبلاغه إلى المتلقي، هذا النوع من التصور يحقق نوعًا من التلاقي مع الإشارات المشار إليها في مضمون السياقات القرآنية التي راحت تختلف باختلاف المقامات.

● إنّ منبع الإشارات وفق تصورها التداولية قامت على حدّ تعبير شارل موريس من منطلق العلامات حسب درجة ومقدرة المتلقي على تأويلها وتخريجها تخريجًا يتماشى مع واقع السياق⁽⁴⁶⁾. هذا الأمر الذي بنيت عليه الإشارات تبعًا للضابط التداولي جعل المهتمين في هذا النوع من الطرح يولون اهتمامهم إلى تلك التفرقة بين دلالة الضمير في ذاته ودلالته خارج ذاته والمتعلق أساسًا على خصوصية السياق الخارجي بما يحتويه من قرائن على اختلاف أنماطها، وهو ما يجعل المعنى يتجدد بتجدد حركية الضمير مع العائد لكن حسب خصوصية العدول الذي أشرنا إليه في غير موطن من خلال الآيات، وعليه فإنّ الإشارات يقصد بها "أدوات الربط بين أجزاء الجملة وبين مجموعة من الجمل، وهي علامات لغوية لا يتجدد مرجعها إلا في سياق الخطاب التداولي؛ لأنّها خالية من أيّ معنى في ذاتها، فعلماء

التداولية يعدّون أنّ النص يتألف من عدد من العناصر تقيم في ما بينها شبكة من العلاقات الداخلية، والتي تعمل على إيجاد نوع من الانسجام والتماسك بين تلك العناصر، وتسهم الروابط التركيبية والروابط الزمنية وروابط الإحالة في تحقيقها؛ لأنّ دراسة البعد الإشاري للعلامة اللغوية يمثل جزءاً من مقاصد الخطاب؛ فالإشارة في (أنا، أنت، هنا...) تفهم من سياقها الخارجي، ولا يتحقق إلا من خلال الاستعمال" (47).

بل أبعد من ذلك يشير أحد الباحثين العرب إلى شمولية الإشارات إلى أنّ دورها لا يظهر في السياق التخاطبي التداولي، ولا يقف عند حدود الظاهر، بل يتجاوز ذلك إلى نمط آخر مستقر في بنية الخطاب العميقة عند التلفظ، مما يعطيها دوراً تداولياً في استراتيجية الخطاب، لأنّ حدود التلفظ من ذات المتكلم يكون بسمات معينة ويكون في جزأين مكاني وزماني، وبهذا فإنّ الخطاب بصفة عامة، يحوي على الأقل ثلاث إشارات يسميها الباحثون الأنا، والهاء، والآن (48).

● في شأن التعدد الدلالي الذي أخذه العدول داخل السياقات القرآنية؛ فإنّه على الرغم مما تبناه المفسرون النحاة بما تقتضيه من تجاوز يخالف المطابقة إلا رأينا أنّ الطابع الذي عكسته يقارب نوعاً ما تبنته نظرية الإشارات حينما ربطت وجودها الفعل السائر على خصوصية الخطاب بحركة المقام التي تتجاوز حدود الضمائر بمطابقتها حسب العائد إلى ما وراء المقام، وهو اقتراب قد بيّنته الآيات الكريمة التي أشرنا إليها سالفاً بشكل مفصل؛ إذ حققت نوعاً من البيان اللغوي التداولي فيما يمكن أن نطلق عليه بالإشارات المقامية ذات الفعل التلفظي من نوع خاص، وعلى وجه التقاطع نجد الباحث اللساني الغربي بنفنيست (Benveniste)؛ فقد بنى نظريته في الضمير على فكرة أنّ واقع الضمائر خارج إطارها التلفظي التخاطبي لا تحتوي على الدلالة؛ فهي تحيل على معنى مرجعي في ذاتها، بل إنّ مرجعيتها مرتبطة بالمقام الذي استعملت فيه، فخارج الخطاب الفعلي الضمير ليس إلا إشكالات فارغة لا يربط بموضوع بمفهوم (49).

وفق هذا المفهوم التصوري والإجرائي والمنهجي الخاص بالمطابقة بين الضمير والعائد نلاحظ أنّ فعل التجاوز أو عدم المطابقة الذي سار عليه النسق القرآني قد أعطى للمفسّر مجالا واسعاً لأن يستنبط من خلاله أبعاداً دلالية مقامية سياقية لشمولية هذا التجاوز أو العدول، وهي شمولية جعلتنا نستشف بعض المقاربات اللسانية التي يلتقي فيها هذا العدول القرآني مع ما نادى به النظرية اللسانية التداولية، وبالضبط الإشارات بحكم أنّها اهتمت بكل ما له علاقة بالفعل الإشاري بما في ذلك الضمائر سواء على جهة المطابقة أو التجاوز، مما أدى بكثير من النظائر في هذه النظرية الإشارية يتوقفون عند خصوصية الفعل اللفظي التخاطبي ذي الطابع المقامي والسياقي وخصوصية القرينة.

مثل هذا الطرح في شأن الإشارات اللسانية التداولية وجدنا كثيرًا مما تحلى به مفهوم العدول في التصور اللساني العربي بعامة والخطاب القرآني على وجه الخصوص يحقق نوعًا من التقارب بينه وبين ما توقف عنده النحاة قديمًا من جهة، والمفسرون من جهة أخرى.

الهوامش:

- (1) الضمير مصطلح بصري، وعند الكوفيين المكني أو الكناية، ينظر: أحمد القوزي، المصطلح النحوي (نشأته وتطوره...) ص 174.
- (2) الثمانيني، عمر بن ثابت، الفوائد والقواعد، 407، وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 3/ 77.
- (3) ينظر: ابن منظور، لسان العرب. مادة: (ض م ر) 4/ 492.
- (4) ينظر: محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربية، طبعة دار المعارف، 1980، ص: 75 وما بعدها.
- (5) ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، 32، وينظر: الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، التعريفات، 217.
- (6) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، طبعة دار الاتحاد العربي، الطبعة 17، 1975م، 88/1.
- (7) ينظر: الأشموني أبو الحسن، شرح الأشموني لابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1998م، 124/1.
- (8) ينظر: محمد عرباوي، الضمائر في الأحاديث القدسية؛ قراءة في الربط الإحالي، مجلة إشكالات، المجلد السادس، العدد: الثالث، جامعة بوزياف، الجزائر، 2017، ص: 272.
- (9) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، مكتبة آلاء، الطبعة الثالثة، 1985م، ص: 47 وما بعدها.
- (10) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م، 14/3 وما بعدها.
- (11) الأنباري، أبو البركات كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، 116.
- (12) ينظر: عمر محمد علي أبو نواس، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، العدد: 7، ع 2، ص 102.

- (13) ينظر: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، نتائج الفكر في التَّحْوِ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٢ م، ص 174.
- (14) محمد عويس، الضمائر دراسة نحوية دلالية في ضوء المفضليات والأصمعيات، حولية كلية اللغة العربية بجرزا، العدد 20، 2016، ص: 2155.
- (15) زكريا سلمان ومصطفى منتوران، النحو والمعنى، تأصيلات نظرية وقضايا تطبيقية، مركز الكتاب الأكاديمي، ص: 100.
- (16) وهي الجنس ويشمل التذكير والتأنيث، والعدد ويشمل المفرد والمثنى والجمع، والشخص ويشمل التكلم والخطاب والغيبة، والتعيين ويشمل التعريف والتنكير، والعلامة الإعرابية وأمرها واضح ما تعلق بالحركة حسب ما يريده المتكلم ويقصده.
- (17) زكريا سلمان ومصطفى منتوران، النحو والمعنى، تأصيلات نظرية وقضايا تطبيقية، مركز الكتاب الأكاديمي، ص: 100.
- (18) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، المغرب، الطبعة الخامسة، 2006م، ص: 233.
- (19) ينظر: عبد الهادي الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2004م، ص: 81-83.
- (20) المرجع نفسه. ص: 79.
- (21) سورة النساء الآية: 135.
- (22) ينظر: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي أبو الحسن، المعروف بالخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1994م، 1/ 437.
- (23) سورة الطلاق. الآية: 1.
- (24) محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2003م، 4/ 269.
- (25) سورة طه الآية: 49.
- (26) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م، 4/ 46.
- (27) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الريان، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1987م، 3/ 67.
- (28) سورة طه الآية: 117.
- (29) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، وينظر: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1957م، 2/ 241.
- (30) سورة الكهف الآية: 61.

- (31) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، معاني القرآن، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، لا ت، 154/2.
- (32) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 351/9، وينظر: البرهان في علوم القرآن ج4/32.
- (33) سورة المؤمنون الآية: 50.
- (34) شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1994، 238/9.
- (35) سورة الفرقان الآية: 74.
- (36) محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1987، 296 / 3. وينظر: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، 2013م، 302 / 11.
- (37) سورة الأنبياء الآية: 30.
- (38) محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، الكشاف، المصدر السابق. 114/3، وينظر: المنتجب الهمداني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 2006م، 485/4.
- (39) سورة البقرة الآية: 74.
- (40) حسين الرفايعة، المغايرة على الضمير، المجلة الأردنية في اللغة العربية، المجلد (3) العدد (2)، نيسان 2007م، ص 45.
- (41) الأحزاب من الآية: 31.
- (42) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، 1993م، 290 / 3.
- (43) معاني القرآن للفراء، مصدر سابق، 49 / 1.
- (44) ينظر: فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، التداولية من أوستن إلى غوفمان، دار الحوار، ط1، سوريا، 2007، ص: 84 وما بعدها.
- (45) لمن أراد التفصيل ينظر: إلى: الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، ط1، 2013. ص: 90-91.
- (46) ينظر: نادية رمضان النجار، جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، كنوز المعرفة، عمان، ط1، 2016، ص: 76.
- (47) آن روبول، وجاك موشلار، ترجمة: سيف الدين دغفوس، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2003، ص: 127.

(48) ينظر: عبد الهادي الشهري، استراتيجية الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، 2004م، ص: 27.

(49) ينظر: ذهبية الحاج حمو، التداولية واستراتيجية التواصل، رؤية للنشر والتوزيع، 2015، ص: 155.

المصادر:

- القرآن الكريم.

- نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2013م.

- محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي (ت: 543هـ)، أحكام القرآن، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط3، 1424 هـ = 2003 م.

- عبد الهادي الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م.

- عبد الهادي الشهري، استراتيجية الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 204م.

- السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ) الأشباه والنظائر، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م.

- كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت: 577 هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 2003 م.

- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد إشراح وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ط 1، 1957 م.
- جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، كنوز المعرفة، عمان، ط 1، 2016 م.
- آن روبول، وجاك موشلار جاك، ترجمة: سيف الدين دغفوس، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 2003 م.
- فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، التداولية من أوستن إلى غوفمان، دار الحوار، سوريا، ط 1، 2007 م.
- ذهبية الحاج حمو، التداولية واستراتيجية التواصل، رؤية للنشر والتوزيع، 2015 م.
- علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ) التعريفات، حققه وضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 1983 م.
- أبي علي الفارسي (ت 377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث دمشق، بيروت، الطبعة 2، 1993 م.
- محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت: 1393هـ) دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، توزيع: مكتبة الخراز - جدة، ط 1، 1996 م.
- الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 1994 م.
- علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 1998 م.

- علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643هـ)، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001 م.
- محمد عويس، الضمائر دراسة نحوية دلالية في ضوء المفضليات والأصمعيات، حولية كلية اللغة العربية بجرزا، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد20، 2016 م.
- محمد عرباوي، الضمائر في الأحاديث القدسية؛ قراءة في الربط الإحالي، مجلة إشكالات، المجلد السادس، العدد الثالث، جامعة بوضياف، الجزائر، 2017 م .
- محمد عبد الله جبر ، الضمائر في اللغة العربية، القاهرة، دار المعارف، 1980 م.
- عمر محمد علي أبو نواس، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، العدد: 7، ع 2، 2011م.
- شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت: 743 هـ)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشف، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1، 2013 م.
- الثماني، عمر بن ثابت (ت442هـ) ، الفوائد والقواعد، تحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2002م.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، طبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، 1967م.
- لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت 646 هـ)، الكافية في علم النحو، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 2010 م.
- المنتجب الهمداني (ت: 643 هـ)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 2006 م.
- أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1986 م .

- علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشبيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت 741هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل، المحقق: تصحيح محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1994م.
- تمام حسان عمر، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، الطبعة 5: 2006م.
- نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (ت 637هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1999م.
- أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت 542هـ) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001م.
- عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي (نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري)، ط 1، منشورات عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1981م.
- حسين الرفايع، المغايرة على الضمير، المجلد (3) العدد (2) ربيع الأول 1428هـ / نيسان 2007م.
- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت 581هـ) نتائج الفكر في النحو للسهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1: 1992م.
- زكريا سلمان، ومصطفى منتوران، النحو والمعنى، تأصيلات نظرية وقضايا تطبيقية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020م.
- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، المحقق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط 3، 1985م.